مجلة كلية

الدعوة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة

العدد السابع
1990 م

- واقع البحث العلمي ومشكلاته
- قصة دخول الإسلام إلى رواندا
- صورة المسيحية في دراسات غربية
- مفاهيم أساسية في فكر مالك بن نبي
- التراث الإسلامي والاستشراق

البحث العلمي ومشكلاته في العالم الإسلامي

د. أكمل الدين إحسان أوغلي

مدير عام مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (أرسيكا)
ورئيس قسم تاريخ العلوم بكلية الآداب - جامعة استانبول

إن الموضوع الرئيس الذي يدور حوله هذا البحث هو حركة البحث العلمي في العالم الإسلامي. والغرض منه هو إلقاء نظرة سريعة على وضع الأنشطة في مجال البحث العلمي واتجاهاتها الأساسية وتطورها وتحديد المشكلات التي تواجهها بصورة عامة.

إن البحث العلمي هو من الأمور التي عايشتها المجتمعات الإسلامية منذ صدر الإسلام، فقد أكد الدين الحنيف على أهمية البحث والعلم والتعلم، حتى اتبعت الدول الإسلامية ـ منذ القرون الأولى من الإسلام ـ ذلك المبدأ، فجعلت للنشاط العلمي مكانه المرموق في المجتمع، وأولته الأهمية التي يليق بها. ونستطيع القول إن مناهج البحث العلمي بدأت مع بداية تاريخ الإسلام، وكان تسجيل الأحاديث النبوية الشريفة وجمعها بمثابة البداية الواضحة على ذلك الفهم، حتى ظهر تأثيرها على الأنشطة العلمية التي جرت في العصور التالية. فقد تطورت عقب هذه البداية مناهج البحث في فروع العلم

المختلفة، وظهر بها العديد من المؤلفات. وكانت مادة التاريخ مجالاً لتطوير منهج قوي، يختلف عن ذلك الذي استخدمته الحضارات السابقة. وبدأت تظهر في إطار هذا المنهج الدراسات التاريخية حيث كُتِبَ تاريخ الخلفاء والحكام وأثري التأليف في مجال السير وطبقات الرجال، وتاريخ المدن، كما تطورت نظريات ومناهج في مجال فلسفة التاريخ وعلم اجتماع التاريخ. ولا زالت الأسس العلمية التي استند عليها ذلك الحكم من مادة التاريخ تحافظ حتى اليوم على جدتها. وكما حدث في مجال التاريخ حدث أيضاً في مجال الجغرافيا، فقد وضعت المؤلفات الرصينة في هذا العلم معتمدة على مبادىء ثابتة وموضوعية، وأعد الكثير من المؤلفين كتباً حول الجغرافيا التي تحتوي عناصر اقتصادية وثقافية والعديد من كتب الرحلات. وفي مجال اللغة والأدب تم وضع قواعد النحو والبلاغة في اللغة العربية. وساهمت النشاطات المتعلقة بجمع النصوص القديمة والقصائد الشعرية وما تميزت به مختلف اللغات المحلية في تطوير تقاليد البحث. وأما في مجالات العلوم الطبيعية والرياضيات فقد أخذ المسلمون عن الحضارات القديمة، وهو ما سموه «علوم الأوائل» واستوعبوها ثم أغنوها باكتشافهم ومساهماتهم، أضف إلى هذا أن تشجيع روح البحث العلمي والمواظبة عليه وكذلك المناهج التجريبية قد أدت إلى رفع المستوى العلمي عند المسلمين بالشكل المعروف لدينا جميعاً.

غير أن المناهج العلمية المتطورة وروح البحث التي استقرت في المجتمع لم تستمر بنفس الشكل، إذ بدأ العالم الإسلامي يفقد مع مرور الوقت موقعه الريادي في دنيا العلم. ولن نتعرض هنا للعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي فعلت فعلها على امتداد العصور، ولكن حسبنا أن نشير إلى الحقيقة الواضحة حول ان الدول الإسلامية قد أصبحت مع الأسف في وضع متخلف في مجال البحث والعلم والتكنولوجيا في ضوء التطورات السريعة التي تمر بها التكنولوجيا في عصرنا الحاضر. ولا شك أن وضع سياسة للبحث والعلم هو واحد من أهم الموضوعات التي يجب أن تتناولها الدول الإسلامية بصورة جادة، وهذه السياسة لها جانبان أساسيان: إذ يُعنى الجانب الأول ببحث التراث الحضاري الإسلامي العريق والحفاظ عليه ثم دراسته وتطويره وتقديمه للأجيال

القادمة، أما الجانب الثاني فيه يُعنى بعدم الإكتفاء بمجرد تعقب التطورات العلمية في العالم والوصول إلى المستوى الذي يمكننا به أن نقوم ببحوثنا الخاصة، وانتاج علمي محلي يضيف إلى مادة العلم عناصر جديدة.

واهم شرط لهذا هو دفع كل قطاعات المجتمع للاهتمام بموضوع العلم، فلا شك أن دراساتنا اليوم والمعلومات الجديدة التي نضيفها إلى رصيدنا سوف تشكل فيما بعد التراث الحضاري لأجيال الغد.

وقد لاحظنا بامتنان في السنوات الأخيرة أن هناك اهتماماً أكبر ونشاطاً متزايداً بالبحوث التي اجريت في موضوعات تدخل ضمن اطار الحضارة الإسلامية بوجه خاص. فقد ارتفع عدد مراكز البحوث في شتى الدول الإسلامية، وبدأت هذه المراكز وغيرها من كليات الجامعات والأشخاص يطلقون أيديهم في موضوعات جديدة في مجال الثقافة والحضارة الإسلامية، ومن ثم بدأت تُعد برامج البحوث وتتنوع موضوعاتها، فاحتوت الساحات التي تعنى بالعلوم الإسلامية والثقافة والتاريخ وتاريخ العلوم واللغة والأدب والفنون والعمارة وغيرها مما يشكل الحضارة الإسلامية والمبادىء التي تتعقب تطورها.

ومع ظهور تلك التحولات بدأت تظهر الحاجة أيضاً إلى المبادىء التي تحقق التنسيق والتعاون والتنظيم وتؤكد بدورها حرية البحث العلمي ونشاط رجل العلم. لأن هناك مؤسسات تقوم بدراسات عن الحضارة الإسلامية، ليس في دول العالم الإسلامي فحسب، بل في الدول الغربية وفي الدول النامية الأخرى، وتلك المؤسسات ليست على علم كامل بما يحدث فيما بينها من أنشطة وفعاليات. وهذا بدوره سوف يؤدي إلى أن تتكرر الموضوعات التي تَدرُسها أو تتشابه في ما بينها مما يمهد السبيل بالتالي إلى الإسراف في الموارد وتضييع الوقت والجهود. اضف إلى ذلك أن تلك المؤسسات قد لا تستفيد من نتائج البحوث التي تجريها كل منها. وقد بدأ كثير من الباحثين والمؤسسات العلمية ـ بعد أن شعروا بضرورة التنسيق والتنظيم ـ في إقامة الندوات المنظمة والاجتماعات والجمعيات وغير ذلك مما يهدف إلى توطيد العلاقات فيما بينهم. وإذا شئنا أن نضرب بعض الأمثلة على تلك المحاولات المختلفة لوجدنا أن مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة

الإسلامية (ارسيكا) المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي قد بادر بمجموعة من الندوات والمؤتمرات التي استطاع من خلالها أن يجمع مختلف الباحثين والمؤسسات العلمية من شتى أنحاء العالم الإسلامي. وكان أول هذه الاجتماعات والندوات الندوة الدولية التي أقامها المركز في سبتمبر/أيلول عام ١٩٨٨، حول الدراسات والابحاث العلمية في الحضارة الإسلامية: «نظرة على العقد القادم» حيث ركزت تلك الندوة على أربعة مجالات متصلة بالبحث وهي: أهمية المعطيات والمعلومات في البحث؛ ومناهج البحث؛ وبرامج البحث؛ والموارد اللازمة والحاجة إلى الطاقات البشرية. وقد تم في تلك الندوة دراسة أوضاع الباحثين والمشاكل الموجودة والاحتياجات واقتراح طرق الحل وغير ذلك. وسوف أحاول هنا ـ وأنا بصدد الحديث عن المشاكل التي يواجهها البحث ـ أن أعرض عليكم ما توصلت إليه تلك الندوة من نتائج وتوصيات.

فقد اقترحت الندوة ما يلي:

ـ إعداد ونشر فهارس موحدة للكتب التي تعنى بالثقافة والفنون والتاريخ وأخرى للمخطوطات الإسلامية والدوريات وببليوغرافيات المقالات.

ـ إعداد برامج للتدريب الخاص على تقنيات الإعلام.

ـ تشكيل فريق عمل لتطوير وتخطيط نظام خاص بالمعطيات.

ـ ترجمة كتب الثقافة والتاريخ الإسلامي إلى مختلف اللغات الإسلامية.

ـ إعلان عام ١٩٨٩ عام الإعلام العلمي للأمة الإسلامية. ويمكن للبرامج أن تتضمن عدة نشاطات مثل إقامة معارض للكتب وذلك لتنمية التطور الثقافية.

ـ إدخال فكرة استخدام الكوبون الدولي المماثل للكوبون الذي تستخدمه منظمة اليونسكو.

ـ إنشاء مركز توثيق وتكوين شبكة معلومات من قبل مركز التوثيق فيما بين المؤسسات المعنية بهذا المجال مثل الجامعات ومراكز البحوث والمكتبات والمتاحف ودور الوثائق والعلماء.

ـ إنشاء سوق لنشر الكتب وسائر المطبوعات حول الحضارة الإسلامية في كل من افريقيا وآسيا والشرق الأوسط.

ـ دراسة مسألة الاجراءات المعرقلة التي تحد من حركة تداول الكتب من بلد إلى آخر واقتراح التدابير المناسبة لذلك.

ـ إقامة دار نشر خارج العالم الإسلامي.

وقد لاحظت الندوة أنه يوجد مجال واسع للبحث في الحضارة الإسلامية، وأن تحديد أولويات لبرامج البحث سيتوقف إلى حد كبير على توفر الموارد المالية وذلك إلى جانب الحرية التي يجب منحها إلى العلماء في اختيار مجال الدراسة التي يرغبون فيها.

واقترحت الندوة ما يلي:

ـ العمل على توسيع البحث ليشمل المناطق التي لم تحظ بنصيب وافر من البحث في العالم الإسلامي مثل افريقيا وجنوب شرقي آسيا والمناطق التي توجد فيها أقليات إسلامية كبيرة.

ـ إدخال الدراسات الخاصة بالديانات الكبيرة الأخرى مثل اليهودية والمسيحية والبوذية إلى بعض المؤسسات الأكاديمية في العالم الإسلامي.

ويأتي المثال الثاني أيضاً من العالم الإسلامي، وهو، وإن كان يبدو مشابهاً لهذا إلا أنه محاولة أخرى تختلف من ناحية النظرة والمحتوى على السواء، ويتمثل في الندوة التي ينظمها المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية «مؤسسة آل البيت» والاكاديمية الإسلامية للعلوم اعتباراً من ٢٠ يونيه/ حزيران في الاردن أي أنها تبدأ في نفس التاريخ الذي يبدأ فيه اجتماعنا هذا تقريباً، وهي بعنوان «التنسيق والتعاون بين مؤسسات البحوث وتطبيقاتها في إطار الفكر الإسلامي». ولا شك أن نتائج تلك الندوة سوف تكون متممة ومكملة للنتائج والتوصيات التي توصلت إليها الندوة التي نظمها مركزنا في شهر سبتمبر/ أيلول من العام الماضي، حيث إن الندوة التي نظمناها قد اهتمت بالبحث العلمي في مجال العلوم

الاجتماعية، في حين أن الندوة التي تعقد حالياً في الاردن تعالج البحث العلمي في كافة مجالات العلوم بما في ذلك العلوم البحتة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الندوة التي أقمناها في العام الماضي قد اهتمت بوضع البحث العلمي بصفة عامة وبالمشاكل التي تواجهه، في حين أن ندوة الاردن تركز بصفة خاصة على التنسيق والتعاون بين مؤسسات البحث. وأود هنا أن أقدم نموذجاً عن تلك المحاولات التي نتحدث عنها من خارج العالم الإسلامي نفسه. وهو عمل يضم الباحثين الغربيين وبعض الباحثين المسلمين ممن يعملون في دول الغرب، ويتمثل في المؤتمر العالمي الذي يعقد في شهر نوفمبر القادم في باريس تحت عنوان «تاريخ العلوم والفلسفة عند العرب»، كما ينوي القائمون على تنظيم ذلك المؤتمر تأسيس «جمعية تأريخ العلوم والفلسفة عند العرب» يكون من أهدافها تنظيم لقاء الباحثين العاملين في حقل تاريخ العلوم وتوفير جو التعاون والتنسيق فيما بينهم. وهذه المحاولات التي قدرت بعض النماذج منها تدلنا بما لا يدع مجالاً للشك على أن هناك شعوراً بالحاجة في هذا الموضوع. حسن، فما هي هذه الاحتياجات التي تشكل السبب وراء تلك المحاولات، وما هي المشاكل التي نواجهها في هذا الصدد؟.

إن محتوى بحوث الحضارة الإسلامية محتوى واضح، سواء كان من ناحية الموضوع وسواء كان من ناحية الساحة الجغرافية التي انتشرت عليها تلك الحضارة. وجانب من المشاكل التي يمكن مواجهتها إنما يظهر حول تكل الميزة لبعوث الحضارة الإسلامية. وأولى تلك المشاكل إنما تنجم عن أن الدراسات والبحوث حول المناطق المختلفة للعالم الإسلامي إنما تُجرى بشكل يعدم التواصل فيما بينها. فالمناطق المختلفة في العالم الإسلامي مثل العالم العربي (المشرق والمغرب) والعالم التركي (آسيا الوسطى، الأناضول، منطقة البلقان)، وإيران وجنوب آسيا والهند، وعالم الملايو في جنوب شرقي آسيا وافريقيا السوداء إنما تعرض لنا في الأصل حضارات ظهرت من امتزاج الحضارة الإسلامية نفسها بالعناصر الثقافية المحلية والاقليمية، ومن ثم احتوت على العديد من الخصائص المشتركة. ولكن المؤسف له أن البحوث المتعلقة بتلك المناطق، في الوقت الذي

يمكن لها فيه أن تفيد وتستفيد من بعضها البعض سواء من الناحية المنهجية وسواء من ناحية المصادر وغيرها من الأمور الأخرى، نراها تُجرى بعيدة ومنعزلة عن بعضها البعض. أضف إلى ذلك أن الذين يقومون ببحوث في العالم الإسلامي وفي أماكن مختلفة من العالم حول تاريخ منطقة بعينها وحول حضارتها يعدمون الصلة فيما بينهم، فلا يعلم الواحد منهم شيئاً عما يفعله الآخرون، وهذا بالطبع يمهد السبيل كما أسلفنا للتكرار وهدر الموارد وتضييع الوقت والجهد. ويمكننا أن نسمي هذه المشكلة بوجه عام بأنها مشكلة نقص الإعلام بين الباحثين ومؤسسات البحث. وهنا تظهر الحاجة الماسة إلى إعداد الفهارس والأعمال الببليوغرافية والنشرات الدورية للمخصات البحوث بشكل منظم حول بحوث الحضارة الإسلامية تبعاً للموضوع وتبعاً لمناطق العالم الإسلامي على السواء. ولا شك أن التخطيط الجاد للأعمال الببليوغرافية والنشرات الدورية للمخصات البحوث والعمل على تعقب البحوث الجارية بشكل منظم والتوزيع الواسع للفهارس الدورية التي تعد، إنما هو أمر على درجة كبيرة من الأهمية في مستقبل النشاط البحثي. ولهذا الأمر فائدة أخرى هامة تتجلى في العمل على تحديد نوعية البحوث التي تتم بعضها البعض وتحديد الساحات التي يلزم القيام فيها ببحوث جديدة. والمشكلة الأخرى التي تواجهنا في إطار نقص الإعلام هي المعلومات الكمية والكيفية التي تستلزمها البحوث، والصعوبات التي تواجه الباحث في الحصول على مصادر بحثه. فالمعروف أن هناك مصادر في شتى موضوعات الحضارة الإسلامية لم تصل إليها الأيدي بعد، كما توجد معلومات ومصادر لا يعلم بوجودها إلا بعض الباحثين بينما يجهل وجودها باحثون آخرون هم في حاجة للاطلاع عليها. وإن نشر الفهارس الدورية في موضوعات مختلفة لا شك سوف يقضي على جانب كبير من هذه المشكلة إن لم يقض عليها تماماً.

وهناك مشكلة أخرى تواجهنا في موضوع الحصول على المعلومة ذات الكم والكيف واستخدامها وتوزيعها، وهي تنجم عن اختلاف المعايير (التوحيد القياسي) وعدم الانسجام. فالمناهج المستخدمة في تصنيف المعلومات أخذت عن الغرب بوجه عام ثم تم تطبيقها لمواجهة الاحتياجات المحلية ولكن بطريقة تختلف

من بلد إلى آخر، حتى في البلدان التي تتكلم نفس اللغة. فكان من نتيجة ذلك أن أصبح الباحثون في العالم الإسلامي ورجال الإعلام على السّواء يشعرون من حين لآخر بأنهم غرباء على النظم والمناهج التي يستخدمها أحدهم الآخر. وهناك محاولة استهدفت حل مشاكل توزيع المعلومات وتعاطيها وحل مشاكل التوحيد القياسي، وتمثلت في «المؤتمر الثالث للمكتبيين والإعلاميين المسلمين» الذي انعقد في اسطنبول في أواخر شهر مايو/ آيار الماضي، وهذا المؤتمر قـد نوّه بطرق الحل المختلفة التي تنطوي على إقامة «شبكة عالمية للإعلاميين المسلمين». ولكن هذا المؤتمر الثالث لم يعط دفعاً لهذه المحاولة حيث إن الآمال التي تم التعبير عنها لم تجد الفرصة لكي تتحول إلى نشاط ملموس. وهذا يتطلب منا الوقوف على مسألة توسيع تلك المحاولة التي لا تزال جديدة والإكثار من مثيلاتها من خلال العمل على مشاركة جميع الدول الإسلامية فيها وعلى كل المستويات. إن محاولتنا لحل المشاكل التي يواجهها البحث العلمي يجب أن تعتمد على مبدأين: الأول تخطيط التعاون الذي يستند على الامكانات المتوفرة لدى الأطراف المعنية بالتعاون، والثاني هو وضع أسس التعاون الذي يتم على مراحل تدريجية بقصد توسيع آفاقه تمشياً مع الخبرة التي نكتسبها.

والمشكلة الأخرى التي نواجهها في بحوث الحضارة الإسلامية إنما تتعلق باللغة. إذ يلزم علينا أن نقوم بحركة ترجمة واسعة يكون من شأنها تيسير عملية الوصول إلى المصادر وإلى البحوث التي تجري في مناطق أخـرى من العالم الإسلامي. فالمعروف أن دول العالم الإسلامي تستخدم العديد من اللغات، ولكن يلاحظ عند تدقيق الاحصائيات الخاصة بالترجمات التي نشرت في بلدان العالم الإسلامي أن معدلها منخفض، كما أن عدد الترجمات التي تمت بلغات الدول الإسلامية يقل كثيراً عن عدد الترجمات التي تمت عن لغات أخرى وعلى رأسها اللغة الانجليزية. وتشير الأرقام التي أمكن الحصول عليها حول 13 دولة من دول العالم الإسلامي أن نصيب اللغة العربية كلغة كتبت بها الأعمال الأصلية لا يمثل في مجموعة إلا 4٪ من هذه الترجمات. ففي ست دول من هذه الدول الثلاث عشرة (اندونيسيا وايران وماليزيا ونيجيريا وباكستان وتركيا) على الرغم من

أنها صاحبة أرقام مرتفعة في حركة الترجمة إلا أن مجموع الترجمات التي قامت بها عن اللغة العربية لا يمثل إلا 4.6٪ من المجموع العام. ومن ثم يبرز لنا أن دول العالم الإسلامي لا تستفيد إلا بمقدار ضئيل من المؤلفات التي تخرج بها كل منها، أو بتعبير آخر من حركة النشر في كل منها.

وعلى هذا يبدو لنا مدى الأهمية التي تنطوي عليها حركة ترجمة يتم لها التخطيط على نطاق واسع. فالمؤلفات والمصنفات القديمة التي هي بمثابة أمهات المصادر في موضوع الحضارة الإسلامية وتاريخها يجب أن تترجم إلى مختلف اللغات التي يتحدث بها المسلمون ثم تنشر، كما يجب من ناحية أخرى أن تطبع البحوث والمؤلفات التي تمت في العهد الحاضر من خلال حركة نشر وترجمة منظمة مخططة.

وسعياً لحل المشاكل التي عرضناها هنا والمشاكل الأخرى الموجودة عداها فلا بد من إيجاد الموارد اللازمة. وأود هنا أن أقف عند موردين أساسيين يلزم توفيرهما من بين هذه الموارد وهما مورد الطاقة البشرية والمورد المالي. فالطاقة البشرية الموجهة لحركة البحث العلمي في الدول الإسلامية عندما نقارنها ـ تبعاً للمعايير المختلفة ـ بما لدى الدول الأخرى نرى مدى انخفاض معدلها. إذ تقول الأرقام التي نشرتها منظمة اليونسكو فيما يتعلق بالبحث والباحثين في العالم أن الدول النامية تحظى بنسبة تقرب من 11.2٪ من هذا المجموع. وتمثل نسبة العاملين في البحوث في الدول العربية 0.9٪ من نسبة الباحثين في العالم. في حين أن الدول العربية إذا تناولناها كمجموعة نرى أنها تمثل من حيث عدد السكان 20/1 من مجموع سكان العالم، وبالتالي يجب أن يكون الرقم النهائي لعدد العاملين في مجال البحوث 5.5 أضعاف ما هو عليه الآن. ولهذه الأرقام تضم أيضاً العاملين في مجالات الهندسية والطب والتكنولوجيا إلى جانب الطاقة العاملة في مجال العلوم الإنسانية. وعندما نتناول العلوم الإنسانية فحسب باعتبار أن بحوث الحضارة الإسلامية تمثل جانباً منها نرى الوضع لا يختلف كثيراً عما ذكرنا، ويظل عدد العاملين كرقم نهائي منخفضاً. ولا شك أن العمل على زيادة حجم الطاقة البشرية من ناحية الكم فقط أمر لا يكفي، فمن الواجب علينا أن نعمل على تنمية الكيف أيضاً، أي توزيع الطاقة العاملة بشكل أمثل والعمل على زيادة

القدرات العلمية ورفع الكفاءات. ولا يشكل العمل في مجالات البحث العلمي شيئاً جذاباً اليوم في عالمنا الإسلامي بوجه عام. إلا أننا نلاحظ من جهة أخرى تطوراً إيجابياً، فنرى أن البحث العلمي بدأ يوضع حديثاً في خطط التنمية كمجال لسياسة مستقلة.

والأمر الهام الذي نود التطرق إليه في موضوع الطاقة البشرية هو أمر زيادة القدرات العلمية ورفع كفاءات الباحثين العاملين في مجال بحوث الحضارة الإسلامية. وهناك حاجة ماسة لتوسيع نطاق الجهود التي يمكن أن تتم بقصد تعليم المناهج الجديدة في موضوعات البحث التي تستلزم طاقات بشرية مدربة، ورفع الكفاءات في الموضوعات التي تستلزم الخبرة مثل أعمال الفهرسة واعداد الكتالوغات والتوثيق، وذلك عن طريق وضع البرامج التدريبية ذات المدى القصير، وخاصة الإفادة من استخدام التقنيات الحديثة التي يوفرها الكمبيوتر. ويجب علينا أن نتناول البرامج التدريبية هذه من خلال مستويين: هما تدريب الطاقات البشرية التي ستعمل في مجال البحث والموضوعات العلمية الأخرى، وتدريب من سيكلفون بتنفيذ برامج التدريب، أي تدريب المدرِّبين أنفسهم. ولا شك أن الواجب الأكبر من أجل إنجاز البرامج التدريبية في الساحات التي تستلزم الخبرة إنما يقع حقيقةً ـ في كلا المستويين ـ على الجامعات والمعاهد وغيرها من مؤسسات التعليم العالي. ولا شك أن روابط التعاون التي يمكن إقامتها في هذا الموضوع بين جامعات العالم الإسلامي والمؤسسات القومية والاقليمية أو العالمية المسؤولة عن حركة البحث العلمي والنشر في مختلف فروع الحضارة الإسلامية قد تكون على درجة كبيرة من الفائدة، لأن الدول الإسلامية لا يمكن لها أن تستفيد من مخزون الخبرة عند كل منها إلا بهذا الاسلوب، وهو ما يمكن أن نطلق عليه اسم «التكامل»، وهو أمر يمنع الإسراف في الوقت والجهد والمورد ويحول دون التكرار الذي لا طائل من ورائه. وفي هذا الخصوص فإن المركز يعمل جاهداً على تنفيذ مهمة التنسيق التي أوكلت إليه بتوصية من الندوة التي أقامها في شهر سبتمبر/ أيلول الماضي.

أما عن مدى أهمية الموارد المالية في دعم البحث العلمي فأحب أن أشير

هنا بوجه خاص إلى أننا إذا نظرنا إلى الأبواب المخصصة للصرف على أنشطة البحث والتنمية في الدول الإسلامية نرى أنها منخفضة بالنظر إلى المعايير والمقاييس الدولية المعروفة في هذا الصدد، فالنصيب المخصص من ناتج الدخل القومي لمثل هذه الأنشطة في كل القطاعات بما في ذلك العلوم البحتة يزيد عن 2٪ في الدول المتقدمة وفي الدول النامية التي بلغت حداً من التقدم النسبي في المجال التكنولوجي، بينما تقرب نفس النسبة في قسم كبير من الدول الإسلامية ـ مع الأسف ـ إلى نصف في المائة. وإذا نظرنا إلى الأرقام التي توضح توزيع أبواب الصرف هذه تبعاً لموضوعات البحث لرأينا أن الموارد المخصصة للعلوم الإنسانية لها نصيب مرتفع إلى حدٍ ما داخل المجموع العام. ولكن انخفاض الموارد المخصصة للبحث بوجه عام أمر يبرز لنا مدى ضرورة اتخاذ بعض التدابير في هذا الشأن. وإلى جانب الأرقام النهائية فمن الطبيعي أن توزيع الموارد حسب الموضوعات ونوع الأنشطة هو أمر هام أيضاً. وهل يتم تخصيص الموارد تبعاً لمجالات الاحتياج حقيقةً، أم لا يتحقق توزيع أمثل لها؟ فذاك أمر آخر يجب دراسته.

وفي ختام حديثي فإنني لعلى ثقة تامة بأن بحوثاً سوف تقدم في هذه الندوة، وتلقي الضوء على مختلف جوانب الموضوع، وتُعرض من خلالها تجارب جديدة ومفيدة وأفكار بناءة تستهدف جميعها تقويم بحوث الحضارة الإسلامية وتطويرها وتحسينها وتشجيع القيام بها، وإنني لعلى أمل كذلك بأن الخطط والبرامج التي يتقرر تنفيذها من خلال التعاون بين المؤسسات المعنية في العالم الإسلامي وعلى ضوء هذه الأفكار سوف تكون محل عناية من الجميع. وأخيراً أتمنى للندوة النجاح والتوفيق وأشكركم جميعاً، وأخص بالشكر كلية الدعوة الإسلامية على مبادرتها الكريمة بدعوتي لحضور هذه الندوة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.